

### خلاصة التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2021

تلعب الحسابات الخصوصية للخزينة دوراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الوطني، وقد تجسد هذا الدور بشكل كبير مع ظهور الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

ويهدف التقرير المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2021 إلى تسليط الضوء على مساهمة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية في مكافحة آثار جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، كما يركز على إبراز الإجراءات الهادفة لدعم خطة إنعاش الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك الاجتماعي.

هذا وتظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أهمية الجهود المبذولة لترشيد عدد الحسابات الخصوصية للخزينة وإجراءات تدبيرها تماشياً مع روح الإصلاح الذي جاء به القانون التنظيمي لقانون المالية، حيث سجلت هذه الحسابات منذ بداية سنة 2000 انخفاضاً مهماً، إذ تراجع عددها من 156 حساباً سنة 2001 إلى 69 حساباً سنة 2020.

ويبين تحليل بنية موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة حسب طبيعتها برسم الفترة 2017-2019، الاستنتاجات المحاسبية التالية:

#### **1- الحسابات المرصدة لأموال خصوصية**

بلغ مجموع موارد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية سنة 2019 ما قدره 192.559 مليون درهم، منها 62.470 مليون درهم كمورد ذاتية، و21.826 مليون درهم عبارة عن تحويلات من الميزانية العامة، و108.263 مليون درهم تمثل الأرصدة المرحلة عند نهاية السنة المالية 2018. وقد بلغت المداخيل برسم سنتي 2018 و2017 على التوالي 206.278 مليون درهم و195.345 مليون درهم.

بالموازاة مع ذلك، فقد وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات إلى 77.623 مليون درهم سنة 2019 مقابل 96.241 مليون درهم و67.864 مليون درهم، على التوالي، سنتي 2018 و2017.

#### **2- حسابات التمويل**

عرف الجاري الإجمالي لحسابات التمويل انخفاضاً بين سنتي 2017 و2019، إذ انتقل من 395,69 مليون درهم سنة 2017 إلى 255,13 مليون درهم سنة 2019.

ويتبين من خلال تحليل بنية جاري القروض المشار إليه أعلاه برسم سنة 2019، أنه مشكل أساساً من المستحقات على شركة التمويل "جيدة" (75,45%)، يليها القرض الفلاحي للمغرب (14,91%) والشركة المغربية لتأمين الصادرات (12,64%).

#### **3- حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية**

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 24,23 مليون درهم سنة 2019 مقابل 350,96 مليون درهم سنة 2018، و340,07 مليون درهم سنة 2017.

أما بالنسبة للاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية المعدل لسنة 2020 وتوقعات مشروع قانون المالية لسنة 2021 وسنتي 2022 و2023 فمن المتوقع أن تبلغ على التوالي 1.588,83 مليون درهم و1.317,51 مليون درهم و1.440,25 مليون درهم و1.200,50 مليون درهم.

#### 4- حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات برسم سنة 2019 من خلال الحساب المسمى "فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية"، الذي يعمل على ضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأرباح والخسائر على مشتريات وبيوع العمولات المنجزة من طرف بنك المغرب، موارد ونفقات بلغت على التوالي، إلى 11,75 مليون درهم و8,39 مليون درهم.

#### 5- حسابات النفقات من المخصصات

بلغت توقعات موارد وسقف تحملات هذه الحسابات ما قدره 32.401,50 مليون درهم برسم الفترة 2017-2019، ما يمثل على التوالي 13,13% و 13,87% من الموارد والتحميلات الإجمالية للحسابات الخصوصية للخرزينة خلال نفس الفترة، كما بلغ الغلاف الإجمالي للنفقات المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخرزينة برسم سنة 2019، ما يناهز 96.099 مليون درهم منها 77.623 مليون درهم تمثل حصة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، أي بنسبة 80,77%.

ويتوزع مجموع النفقات المنجزة من طرف الحسابات المرصدة لأموال خصوصية ، حسب مجال تدخلها، كما يلي:

- التنمية الترايية : 37.487 مليون درهم (48,3%)؛
- التنمية البشرية والاجتماعية : 13.238 مليون درهم (17,1%)؛
- تعزيز البنيات التحتية : 8.868 مليون درهم (11,4%)؛
- التنمية القروية والفلاحية والصيد : 8.713 مليون درهم (11,2%)؛
- الإنعاش الاقتصادي والمالي : 4.927 مليون درهم (6,3%)؛
- مجالات أخرى : 4.390 مليون درهم (5,7%).